أنظمة اتخاذ القرار بالحيازة الفلاحية بين محدودية الموارد واستراتيجية التكيف

– حالة جماعة سيدي محمد بن رحال–

Decision-making systems for agricultural tenure between limited resources and an adaptation strategy in the case of Sidi Mohamed Ben Rahal

بشرى حساني

الكلية متعددة التخصصات – خريبكة (المغرب)، bouchra4b@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/20 **تاريخ القبول:** 2020/08/29 **تاريخ النشر:** 2020/09/30

ملخص:

تسعى هذه المقالة إلى إبراز تأثير الإكراهات الطبيعية والعقارية في الاستراتيجيات المتخذة من طرف الفلاح لتدبير وتسير الحيازة الفلاحية بالشاوية العليا حالة جماعة سيدي محمد بن رحال، سنحاول من خلال هذه المقالة الوقوف على اشكالية تأثير الإكراهات الطبيعية والعقارية على اختيارات الفلاحين، يقتضي الاجابة عن هذه الإشكالية الإنطلاق من الفرضيات التالية:

– تؤثر التغايرية المناخية وندرة الموارد المائية على الإنتاج الفلاحي.

– تؤدي الإكراهات الطبيعية والعقارية إلى تكثيف الإنتاج وتبني استراتيجيات التجديد من طرف الفلاحين.

اعتمد البحث على أسلوب العمل الميداني المتمثل في استمارة تجربية باختيار عينة عشوائية تقدر ب136 حيازة فلاحية همت 6دواوير تم انجازها صيف 2019

كلمات مفتاحية: الحيازة الفلاحية، التكيف،اختيارات الفلاحين، تكثيف الإنتاج،استراتيجات التجديد.

تصنيفات JEL : Q15/ D7

Abstract :

This article seeks to highlight the impact of natural and real estate constraints on the strategies taken by the peasant to manage and operate the agricultural tenure in the upper Chawia the case of Sidi Mohamed Ben Rahal region. The answer to this question requires starting from the following hypothesis: Natural and real estate constraints lead to the intensification of production and the adoption of reconditioning strategies by farmers.

The study was completed in summer in 2019. the research relied on the field study method represented in an experimental form by selecting a random sample of 136 farm holdings that included 6 villages.

Keywords the agricultural tenure; adaptation; the intensification of production; Decision-Making; reconditioning strategies by farmers.

JEL Classification Cods : Q15/ D7

المؤلف المرسل: بشرى حساني، **الايميل:** bouchra4b@gmail.com

المقدمة:

شكلت منطقة الشاوية بحكم انتمائها للمناطق شبه الجافة مجالا ملائما لانتشار زراعة الحبوب وتربية الماشية، فقد اعتمدت قبائل الشاوية في استغلال رساتيقها الزراعية على شكلين من استعمال التربة؛ زراعة "بكرية" لحبوب القمح أو الشعير، مباشرة بعد تهاطل أمطار الخريف، وغالبا في إطار تناوب زراعي مع القطاني ، ثم زراعة "مازوزية للذرة أو الحمص خلال فصل الربيع. أما تربية الماشية،فكانت تكتسي أهمية كبرى لدى هذه القبائل إذ كان نشاطا محددا لنمط عيشها، فتدجين الماشية اندمج في النظام الزراعي المترتب عن حياة الاستقرار، ومصدر للسرقين الضروري لتخصيب التربة (سعيد آيت حمو، 2006،ص62). لكن التحولات المتسارعة التي عرفتها المنطقة ستؤثر على الاستراتيجيات المتخذة من طرف الفلاح والهادفة إلى تطوير نظم الاستغلال الفلاحي، بإدخال أنماط جديدة في الإنتاج الزراعي وتربية الماشية.

وفي هذا السياق يأتي اختيارنا لموضوع تأثير الإكراهات الطبيعية والعقارية على الاستراتيجيات المتخذة من طرف الفلاح في تدبير الحيازة الفلاحية ، حالة جماعة سيدي مَحمد بن رحال ،باعتبارها منطقة فلاحية ذات بعد تاريخي واقتصادي واجتماعي، عرفت استقرارا بشريا قديما للسكان رغم انتمائها للمناطق شبه الجافة، تنتمي الجماعة من الناحية الطبيعية للشاوية العليا المتميزة بانبساطها وسهولة استغلالها ، وإداريا لجهة الدارالبيضاء- سطات ، وإلى إقليم سطات تقدر مساحتها ب 22000 هكتار ، أي ما يعادل 2.2% من مساحة الإقليم(الخريطة رقم1)،وتمتاز بغلبة تربة الترس الخصبة التي تشكل نسبة 90% من مساحة الجماعة (Balaghi R., Jlibene M., Benaouda H. Kamil H., Debbarh Y, 2012 p 23.)، تشتهر المنطقة بأهمية إنتاجها للحبوب والقطاني.

خريطة 01: توطين مجال الدراسة محليا وطنيا وجهويا

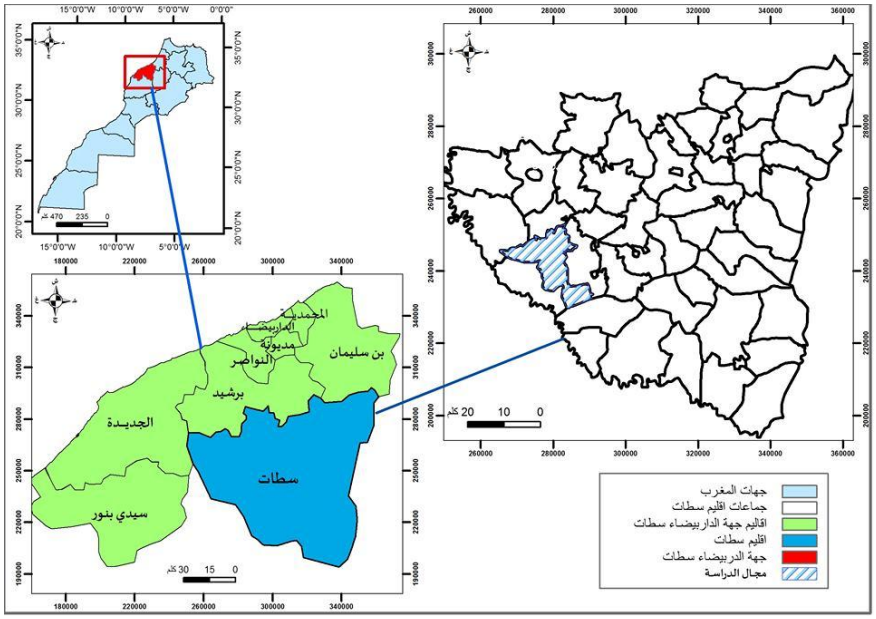

المصدر: التقسيم الترابي لسنة 2015 ،بتصرف

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع أنظمة اتخاذ القرار بالحيازة الفلاحية ففي دراسة قام بها الاستاذ محمد الأسعد (2012)، حول اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي- زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب، دراسة في الإيكولوجيا الثقافية، والتي توصل من خلالها للنتائج التالية:

– يعتبر المكان وحجم الحيازة من المتغيرات التي تساهم في تفسير القرار لدى الفلاح، مع وجود تباين بين مجالات الدراسة.

– من الأسباب التي تفسر عدم رضى الفلاح، وعدم التجديد في الزراعة وتربية الماشية، قلة رؤوس الماشية والإرشاد الفلاحي والقروض والمستوى التعليمي.

– يحتل القمح والشعير المكانة المركزية في اختيارات الفلاحين، إلى جانب أنظمة زراعية فرعية. كما يعد نظام الماشية نشاطا مكملا للنظام الزراعي.

– وجود فروق بين فئات الحيازات الصغرى والمتوسطة، وفئات الحيازات الكبرى في القرارات الرعي- زراعية التي يتخذها الفلاح، كما يساهم التضامن الحضر- ريفي في تحقيق التوازن الاجتماعي.

وكذلك دراسة عبد المنعم اعبابو(2008)، حول تكيف الفلاحين في قطاعات السقي المؤطرة ذاتيا بالبيئات شبه الجافة. حالة قطاع بني يغرين بالشاوية العليا،والتي أفادتنا في تحديد المفاهيم وشرحها، وأيضا في اعتماد المؤشرات التي تعتبر ضرورية في كل بحث علمي يهدف لتحقيق المعرفة، وبالتالي تم توظيف الدراسات المنهجية لضبط القواعد المنهجية والمعرفية المتداولة.أضافة إلى الدراسة التي قام بها سالم تالحوت(2012)، حول الأنشطة غير الفلاحية والتنمية الريفية بضاحية الدار البيضاء الكبرى إذ نطلق الباحث من مسلمة أن الفلاحين يمارسون أنشطة إضافية، لخلق توازن في مداخل الحيازة، لذلك افترض وجود ارتباط بين أنشطة الحيازة والأنشطة غير الفلاحية بضاحية الدار البيضاء. ولإثبات هذه الفرضية، اعتمد الباحث على الدراسة الميدانية انطلاقا من وحدة الحيازة، مستعملا المنهج البنيوي النسقي في التحليل.

وخلص الباحث في دراسته إلى أن الفلاح يواجه بالمجال صعوبات التكيف بالاعتماد على قدراته الفردية في النشاط، ومن ثم حتمية انفتاحه على الأنشطة غير الفلاحية.

أتاحت الدراسات السابقة الوقوف على العوامل المفسرة للدينامية التي تشهدها الحيازة الفلاحية والمرتبطة أساسا بالقرارات التي يتخذها الفلاح من أجل تطوير القطاع الفلاحي وبالتالي الصمود أمام مختلف الاكراهات التي يعاني منها القطاع.

المفاهيم الإجرائية:

ترتكز هاته المقالة على المفاهيم التالية:

-**الحيازة الفلاحية l'exploitation agricole** : يدل مفهوم الحيازة الفلاحية على وحدة إنتاجية توظف تقنيات للقيام بوظيفة اقتصادية تتمثل في وظيفة الإنتاج الفلاحي، ومن تم تعني الحيازة الفلاحية:

الأرض سواء كانت ملكا أو انتفاعية أو مستأجرة أو مشروكة أو مرهونة(الرأسمال العقاري).

الوسائل المالية والتقنية التي يسخرها فرد أو جماعة من الأفراد الذاتيين أو المعنويين لتنظيم الاستغلال الفلاحي (رأسمال الاستغلال أو رأسمال الإنتاج).

تقوم كل حيازة فلاحية على أساس قانوني (أي العلاقات التي تربط مالك الأرض بمستغلها) وعقاري (أي مساحة الحيازة)، وتقني (أي التقنيات والأساليب المتبعة في نظام الاستغلال)، كما تندرج في إطار اقتصادي معين (محمد بن لفقيه،1978،ص،49).

– **اتخاد القرار:** القرار تدبير يتم بموجبه تحديد الاختيارات سواء بشكل واع أوبغير واعي، تخضع القرارات لمسلسل احتمالي يبدأ بتحديد الأهداف نتيجة لمثيرات معينة، ومن تم فاتخاد القرار هو مجموعة من التدابير والاختيارات التي يتخذها الفلاح تبعا بناء على تفاعل العوامل الإيكولوجية بالنسق الثقافي من أجل تحقيق هدف معين يرتكز بالأساس على البحث عن الانتظام والتكيف (محمد الأسعد،2012،ص 39).

– **التكيف adaptation**: أداة معرفية أساسية لتحديد التفاعلات الموجودة بين الإنسان والبيئة(محمد الأسعد،2012، ص40) بالأنظمة الريفية وخاصة منها أنظمة الرعي –ـــ زراعية، التي لا تعد نظاما للإنتاج يجمع بين الزراعة وتربية الماشية فحسب، ولكنها نظام ثقافي تخوض بواسطته الجماعات البشرية معركة حقيقية لضمان إعادة إنتاجها بإتباع استراتجيات متنوعة (تقنية، سلوكية،اجتماعية..) كحل لبقاء، وهكذا فمفهوم التكيف يعد الركيزة الأساسية لمعرفة واقع أنظمة الرعي زراعية والاستراتجيات المتبعة من طرف الفلاح لتدبير المخاطر...، كما أنها تتأثر بعوامل أخرى كتزايد الحاجيات المادية للفلاح علاوة على تدخل الدولة والعلاقات الريفية–ـــــ الحضرية (محمد مدينة،2007، ص42).

– **التكثيف intensification**: يرتكز مفهوم التكثيف على تصورات عدة سواء بالمجالات البعلية أو تلك المؤطرة من طرف الدولة، إذ ارتكز مفهوم التكثيف بالمجالات البعلية على أنه محصلة لتكييف النظام الرعي –ـــ زراعي مع البيئة الطبيعية نتيجة إتباع استراتيجيات وظيفية واجتماعية وتقنية، ويترتب عن مسلسل التفاعل العمودي والأفقي في العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية أشكال عدة من التكثيف(التكثيف المتوافق، و التكثيف الانتقالي،والتكثيف الأمثل) (محمد الأسعد،2012،ص40) ، أما مفهوم التكثيف بقطاعات الري المؤطرة من طرف الدولة فارتكز على العلاقة بين الري وتحول أنظمة الرعي ـــــ زراعية التي أصبحت تعتمد على التسويق (تربية البقر المهجن، زراعة الشمندر السكري، القطن...) (محمد مدينة،2007، ص43).

– **استراتيجيات التجديد:** مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الفلاح من أجل تطوير عوامل الإنتاج، وبالتالي انتقال من فلاحة تقليدية إلى فلاحة عصرية تعتمد على التكثيف من جل تلبية حاجيات السوق عوض الانتاج من أجل الكفاف.

السؤال الإشكالي:

سنحاول من خلال هذا المقال دراسة دينامية الحيازة الفلاحية بالشاوية العليا بين محدودية الموارد واستراتيجة التكيف، لمعالجة هذه الإشكالية سنعتبر أن هذا المجال نسقا ايكولوجيا تتفاعل مكوناته الطبيعية والبشرية فيما بينها، ومن جهة أخرى كنسق سوسيو– اقتصادي محدد تمثله الحيازات الفلاحية باعتبارها الوحدة القاعدية للإنتاج الفلاحي. وبناءا على ذلك سنركز على دراسة إشكالية تأثر اختيارات الفلاحين وسلوكاتهم الزراعية بطبيعة الإكراهات التي تعرفها الحيازة الفلاحية بالمجال المدروس.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة آنفا ننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تؤثر التغايرية المناخية وندرة الموارد المائية على الإنتاج الفلاحي.

الفرضية الثانية: تؤدي الإكراهات الطبيعية والعقارية إلى تكثيف الإنتاج وتبنى استراتيجيات التجديد من طرف الفلاحين.

منهجية الدراسة

تقتضي دراسة موضوع دينامية الحيازة الفلاحية على منهجية تقوم على الجمع بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي في التعامل مع البيانات والمعطيات التي تم الحصول عليها من العمل الميداني الذي انجز سنة 2019 والذي هم 6 دواوير من جماعة سيدي محمد بن رحال (الخريطة رقم 2)، وذلك بالإعتماد على مجموعة من المعايير من أبرزها: المؤهلات الطبيعية للدوار،حجم الحيازة الفلاحية، بعد أو القرب من المركز. وقد شمل أسلوب العينات وحدة أساسية من وحدات المعاينة وهي الحيازة الفلاحية، إذ تم اختيار عينة عشوائية، تقدر ب 136 حيازة فلاحية، أي ما يعادل 6% من مجموع الحيازات الفلاحية و البالغ عددها 2267.

خريطة 02: توطين وحدات المعاينة المجالية

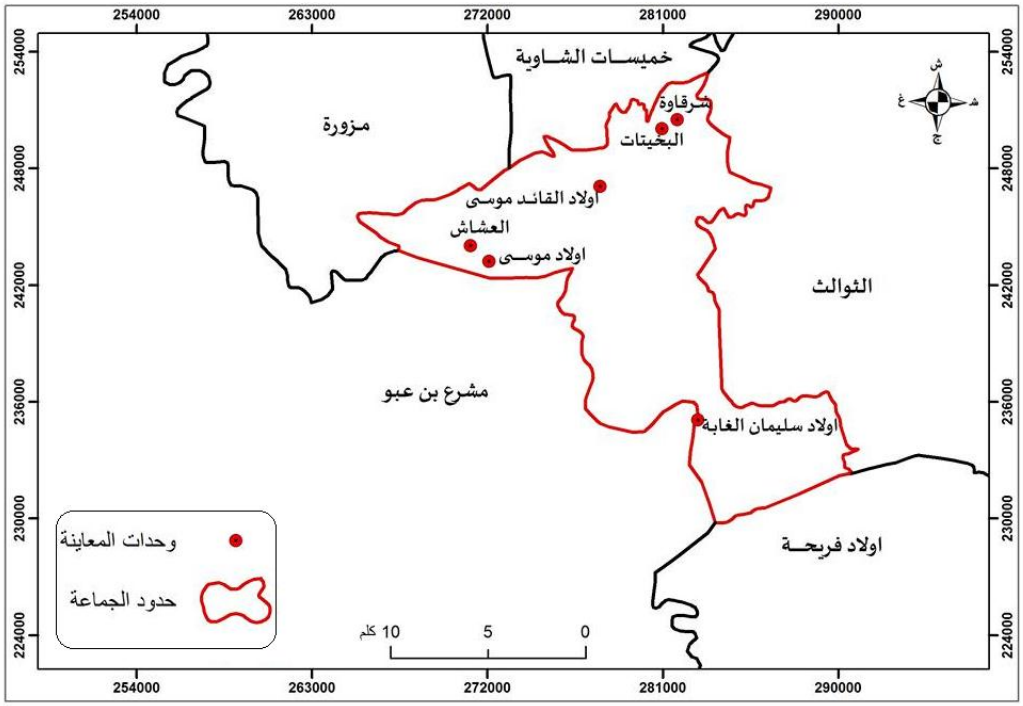

وقد تناولت الاستمارة العشوائية واضيع مختلفة، يمكنها أن نصنفها إلى أربعة محاور أساسية:

– محور خاص بصاحب الحيازة وأسرته بغرض التعرف على مستواه التقني والتعليمي باعتبارهما من العناصر المؤثرة في سير عمل الاستغلالية، كما تضمن هذا المحور الأنشطة المزاولة من طرف رب الحيازة ، لمعرفة نوعية الأنشطة الإضافية التي بدأت تغزو المجال.

– محور ثان متعلق بالحيازة، تم من خلاله الوقوف على الإنتاج الزراعي والحيواني، وكذا مختلف التجهيزات؛ لدراسة وتحليل التحولات التي يشهدها المجال على المستوى التقني والإنتاجي.

- محور ثالث، خصص لدراسة اختيارات الفلاحين الرعي- زراعية.

- وفي الأخير محور التنظيم الاجتماعي والمؤسسي.

نتائج الدراسة

1- تؤثر العديد من العوامل في سير الحيازات الفلاحية بمجال الدراسة

نسعى من خلال هذا المحور دراسة الإطار الطبيعي لجماعة سيدي محمد بن رحال لما له من تأثير واضح على طبيعة الأنشطة الفلاحية، بالإضافة إلى دراسة خصائص البنيات الفلاحية، والوقوف على طرق الاستغلال، من خلال التركيز على الحيازة الفلاحية باعتبارها القاعدة الأساسية للإستغلال الفلاحي.

1- 1 – تتحكم العديد من الموارد الطبيعية في النشاط الفلاحي بجماعة سيدي محَمد بن رحال

يعتبر الإطار الطبيعي الفيصل في توطن وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، لاسيما وأن مجال الدراسة يزخر بموارد طبيعية متنوعة ساعدت على الاستقرار البشري منذ القدم، ومؤشرة على تطور أشكال الاستغلال الفلاحي بالمنطقة وفق نظام رعي-زراعي متكامل يميل إلى الزراعة أكثر منه إلى تربية الماشية، والذي بدأت تتغير ملامحه من سنة إلى أخرى في سياق تكيف مع التغاييرية المناخية.

1 – 1 – 1 طبوغرافية ومؤهلات ترابية تجعل المنطقة مجالا يتأتى للاستغلال الرعي – زراعي

ينتمى مجال الدراسة للشاوية العليا، ويشكل امتدادا جغرافيا لهضبة أولاد سعيد، وهو عبارة عن هضبة متوسطة الارتفاع الذي يتراوح ما بين 250م و 425 م بانحدار تدريجي تصل نسبته0.8% من الشرق نحو الغرب يبدي سطحه خاصية الاستواء والتسطيح التي تجعله يقترب من وحدات السهول أكثر من وحدات الهضاب(رابحة صالح،2007،ص82) يضم المجال تربات رسوبية تتميز بخصوبتها والمتجلية في تربة الترس التي تشكل نسبة 90% من المساحة الصالحة للزراعة، إذ تمتد على مساحة 20000 هكتارا وهي تربة غنية بالذبال والمواد العضوية والطينية، مما يجعلها ذات قدرة كبيرة على تخزين الماء لمدة طويلة من السنة، وبذلك فهي ملائمة للمزروعات بمختلف أنواعها وأصنافها، خاصة زراعة الحبوب.

1 – 1 – 2 تشكل الموارد المائية عائقا كبيرا أمام تنمية أنظمة الإنتاج الفلاحي

يعاني مجال الدراسة من محدودية الموارد المائية،إذ تتميز الشبكة الهيدروغرافية بالمجال بضعف وموسمية الجريان المائي وبالجفاف طيلة الشهور غير المطيرة، وترتبط ارتباطا وثيقا بنظام التساقطات،في مقابل ذلك تتميز جل الصخور التي تكون الأساس الجيولوجي للمنطقة بقدرتها على تخزين المياه مكونة للفرشة المائية الجوفية، وذلك بدرجات تتفاوت حسب المسامية والنفادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد المائية على الرغم من محدوديتها تعاني من كثافة الاستغلال، فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن عدد الآبار في تزايد حيث يتم اعتماد تقنيات حديثة لحفر الآبار وتجهيزها بالآت ضخ التي تعتمد في تشغيلها على مصادر طاقة متنوعة غاز البوتان والطاقة الكهربائية، هذه الأخيرة أصبحت مفضلة لدى الفلاحين، لقلة تكلفتها المادية وسهولة استعمالها، يلجأ الفلاح إلى تعميق الآبار بإحداث قناة عمودية باطنية للوصول إلى مستوى المياه الجوفية والتي تعرف في غالبية المجالات نضوبا وتراجعا كبيرا بفعل الاستنزاف وتواتر التقلبات المناخية ونزوع المناخ نحو الجفاف.

1 – 1 – 3 يخضع الإنتاج الزراعي لنظام التهاطل المطري

يتميز مجال الدراسة بسيادة مناخ شبه جاف، إذ يبلغ معدل التساقطات السنوية 300ملم، والتي تتسم بعدم الانتظام والتركز، الشيء الذي ينعكس سلبيا على الإنتاج الزراعي، وقد ظلت الفلاحة بجماعة سيدي محمد بن رحال مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتساقطات المطرية، حيث كيف ساكنة المنطقة أنشطتهم الزراعية مع تقلبات الأمطار،فهذه الأخيرة تعد عاملا محددا لتنظيم الأنشطة الفلاحية، وكل ما يرتبط بممارسة الزراعية، ،فقد أدركوا منذ القديم مدى تأثير المناخ في الإنتاج الحيواني والنباتي، فإبتداءا من شهر مارس يمكن للفلاح تحديد السنة الفلاحية،فالانتاج ظل مرتبط بكمية الأمطار المتساقطة بين شهر دجنبر ومارس. وقد قسمت السنة الفلاحية من طرف الفلاحين الى ثلاثة مراحل أساسية :

–ـــــ المرحلة الأولى :تمتد بين شهر يناير وفبراير وتتميز بإنتظار التساقطات،فهي فترة الترقب والقلق والخوف، لأن بداية الأنشطة الزراعية مرتبطة بالأمطار الأولى.

–ـــــ المرحلة الثانية : تمتد بين شهر مارس وأبريل، يخمن الفلاح ويقدر مدى أهمية المحصول حسب كمية المطر المتساقطة بالمرحلة 1، فالمطر يحدد مدى أهمية واستمرارية المنتوج، وفيها يحدد الفلاح نوعية الموسم الفلاحي.

–ـــــ المرحلة الثالثة: وهي فترة الحصاد التي تمتد من أواخر شهر أبريل إلى شهر ماي ويونيو، في هذه المرحلة يمكن للتساقطات تأخير وتهديد عملية الحصاد .

فقد ظلت الأنشطة الفلاحية التقليدية في علاقة وثيقة مع التساقطات.وقد نظم ساكنة المنطقة أنشطتهم الفلاحية بدقة وفق جدولة زمنية تعتمد على التقويم الشمسي القديم نستنتج إذن أن الفلاحة عند قبائل أولاد بوزيري ظلت مرتبطة دوما بالقلق والترقب، فكل شيء مرهون بالمطر،فالسنة الفلاحية الجيدة هي سنة الأعياد والأفراح والأعراس ...،لكن سنة الجفاف تعني لهذه القبائل الكارثة أي الهجرة والتقليل من الثروة الحيوانية أو ربما أحيانا بيع جزء من الأرض.

1 – 2 هياكل عقارية لاتساعد على التطور الشامل للقطاع الفلاحي

1 – 2 – 1– البنية العقارية للحيازات الفلاحية:غلبة الحيازات الصغرى

تتميز البنية العقارية بجماعة سيدي محمد بن رحال بطغيان الحيازات الصغرى التي تقل مساحتها عن 5 هـــ. فإذا كان هذا الصنف يمثل حوالي% 68،3 من مجموع عدد الحيازات، فإنه لا تمتد إلا على 32%من الأراضي الصالحة للزراعية. (مبيان رقم1)

يرجع انتشار الحيازات الصغرى بالمغرب بصفة عامة والشاوية بصفة خاصة إلى عدة عوامل من أبرزها الضغط الديمغرافي، وما يتبعه من تفتيت الملكيات العقارية إلى ملكيات مجهرية يصعب في كثير من الأحيان على مالكيها الاستمرار في استغلالها للإنتاج الفلاحي، مما يضطر الكثير منهم إلى بيعها عوض الاكتفاء بمرد وديتها الاقتصادية (بشرى حساني،2015،ص59).

نظرا لصغر مساحة هذه الاستغلاليات،تؤثر بشكل سلبي على تطور الإنتاج الفلاحي، لكون ميزانية الاستهلاك بهذه الحيازات تكون على حساب ميزانية الاستثمار لأجل تنمية الإنتاج الفلاحي. وهنا تكمن الصعوبات الكبرى التي تواجهها الحيازات الصغرى، بالخصوص في محاولاتها لإعادة إنتاج نفسها، وتفادي الاندثار الذي من شأنه أن يحول أفرادها إلى كادحين مرشحين للتخلي عن النشاط الفلاحي، والهجرة نحو المدينة.

بالإضافة إلى سيادة الحيازات الصغرى، تتميز المنطقة بتفاوت كبير في الملكيات، بحيث نجد أن حوالي 6% من الفلاحين يستغلون 36% من مجموع الأراضي الزراعية، في حين 94% من الفلاحين يستغلون 64% من الأراضي الزراعية(Diagnostic Territorial Participatif de la commune rurale de Sidi Mohamed Ben Rahal(2008) ,p 16).

الشكل (01): تصنيف الحيازات الفلاحية حسب النسب المئوية للمساحة والفلاحين (معطيات 2008)

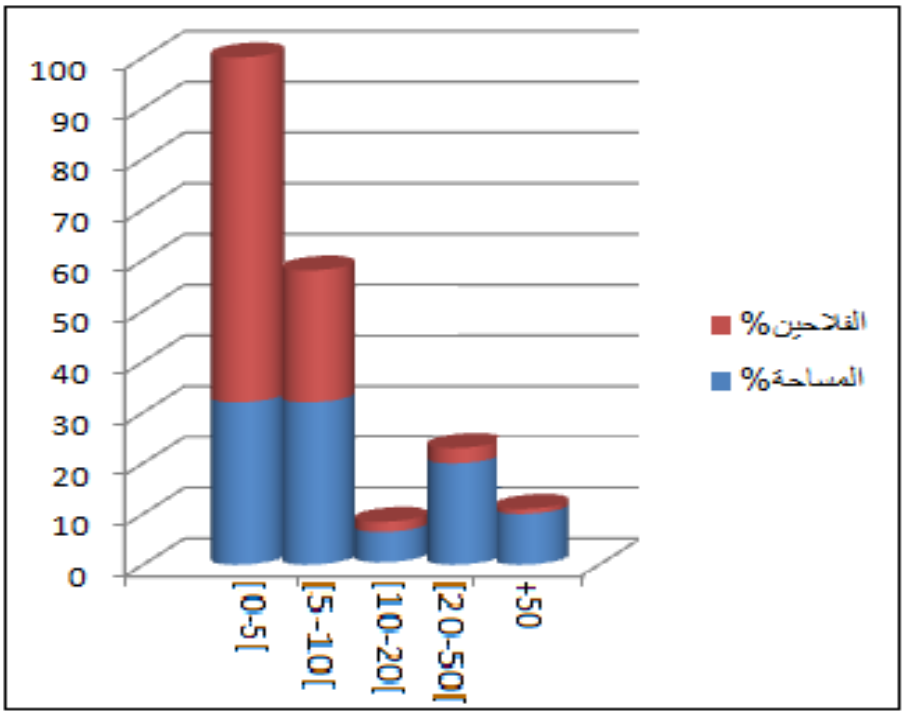

المصدر: مركز الإرشاد الفلاحي سطات(2019)، عن التشخيص الترابي التشاركي للجماعة القروية سيدي محمد بن رحال (2008)

انطلاقا من المعطيات السالفة حول البنية العقارية وتطورها السريع نحو التجزيء، يمكن القول إن لهذه الوضعية انعكاسات واضحة على المشهد الريفي، وكذا على الموارد الطبيعية وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الحيازة الفلاحية عرف تراجعا مهما إذ انتقل من 5,6هـــ أواسط السبعينيات إلى 5هـــ في التسعينيات، ثم أقل من 5هـــ مع مطلع القرن الحالي،مما ينعكس سلبا على تطوير الإنتاج الفلاحي ، فكلما صغرت مساحة الحيازة الفلاحية كلما اشتد الضغط عليها،إذ في حالة ما إذا كانت الحيازة ضمن مجال بوري وذات مساحة صغيرة تقل عن 5 ه-،فإن ميزانية الاستهلاك تكون على حساب ميزانية الاستثمار لأجل تنمية الإنتاج الفلاحي، مما يحول دون إعادة إنتاج نفسها وتفادي الاندثار الذي من شأنه أن يحول أفرادها إلى كادحين مرشحين للتخلى عن النشاط الفلاحي والهجرة نحو المدينة(المختار الأكحل،2004،ص 265).

1 – 2 – 2– سيادة نظام الاستغلال المباشر:

يتميز نظام الاستغلال بوجود ثلاثة أصناف من الأنظمة وهي: الاستغلال المباشر والاستغلال غير مباشر والكراء، ويسود الاستغلال المباشر مجال الدراسة إذ يتعدى97,8 % .(جدول رقم1)، ويمكن تفسير سيادة الاستغلال المباشر بالتفاوت الكبير في الملكيات العقارية، والذي يؤدي إلى تركز نسبة مرتفعة من الفلاحين على مساحة صغيرة مما يضطرهم إلى استثمار

أراضيهم بأنفسهم في غالب الأحيان بالاعتماد على أيدي عاملة عائلية. يضاف إلى ذلك الإقبال الكبير على العمل الفلاحي وذلك عن طريق استغلال الفلاح لقطعته بنفسه،والاعتماد على أفراد أسرته دون الالتجاء إلى كرائها أو الشركة، وعموما فقد ظلت الأرض لمدة طويلة محور علاقات اجتماعية للإنتاج ولتبادل المنفعة بين مختلف فئات الفلاحين بالشاوية، وفي هذا الإطار ظهر وتطور مع نظام الاستغلال المباشر للأرض الفلاحية، نظاما ثانيا هو الاستغلال غير المباشر ومفاده أن الفلاح الذي يملك أرضا ولايرغب في استغلالها، لأسباب معينة يمنحها لشخص آخر يخول له حق الاستغلال في إطار الشركة أو الأكارة،وذلك وفق عقد إما مكتوب أو شفوي لمدة قد تدوم لسنة أو ثلاثة سنوات وربما أكثر.وتكون هذه العقدة إما مكتوبة أو شفوية.

وهكذا يأتي الاستغلال غير المباشر في المرتبة الثانيةبنسبة 2% والمتمثل في المشاركة بالخبزة حيث يساهم المالك بالارض، أما المستغل فيحرث ويتحمل جميع المصاريف، وهكذا لا يحصل صاحب الأرض إلا على خمس أو ربع الإنتاج فقط، ويحصل على النصف إذا ساهم بوسائل الانتاج.

الجدول (01) : توزيع طرق الاستغلال الفلاحي بجماعة سيدي محمد بن رحال(عينة 136 حيازة فلاحية)

حجم الحيازة	استغلال مباشر		استغلال غير مباشر		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
5-0	94	70,7	1	33,3	95	69,9
10-5	22	16,6	2	66,7	24	17,4
15-10	10	7,5	0	0	10	7,4
20 - 15	1	0,7	0	0	1	0,8
30-20	1	0,7	0	0	1	0,8
50 – 30	5	3,8	0	0	5	3,7
المجموع	133	100	3	100	136	100

المصدر: البحث الميداني (2019)

في حين تحتل الأكارة المرتبة الثالثة بنسبة 0,2% ويتم ذلك عن طريق إبرام عقد شفوي أو مكتوب مع شخص يكريه ارضه مقابل أجر معلوم لفترة معينة،إلا أن هذا النمط من الإستغلال عرف تراجعا في السنوات الأخيرة وذلك راجع لضيق الحيازات وارتفاع ثمن الكراء، المشاركة مناصفة وذلك بتحمل تكاليف الإنتاج بين الطرفين وتقسيم الإنتاج بالتساوي(فاطمة أبخار وعبد اللطيف اروبحا،2007،ص10)،..أما ثمن الكراء فهو يختلف من منطقة إلى أخرى. وبذلك حسب جودة التربة وكذا توفر المياه.وإذا كان الأكار يتحمل كل مصاريف الاستغلال فهو يحتفظ بمجموع المحاصيل.

1 – 2 – 3– تدني المستوى التعليمي لأرباب الأسر الفلاحين

باعتبار الفلاح صاحب القرارات الحاسمة في تدبير حيازته، يلعب مستواه التعليمي دورا كبيرا ومهما في استقرار أو في اختلال السير العادي للحيازة. فكلما كان رب الحيازة متعلما، إلا وكان أكثر تجاوبا مع التحولات النوعية التي يعرفها الميدان الفلاحي، من إدخال آليات وتقنيات جديدة، ويسهل عليه كذلك التجاوب مع مأموري المصالح الإدارية والتقنية المتخصصة في هذا المجال، فهؤلاء غالبا ما يشتكون من عدم استيعاب الفلاح للنصائح والخدمات التي يمكن أن يوفروها.

الشكل (02): المستوى التعليمي لآرباب الحيازات

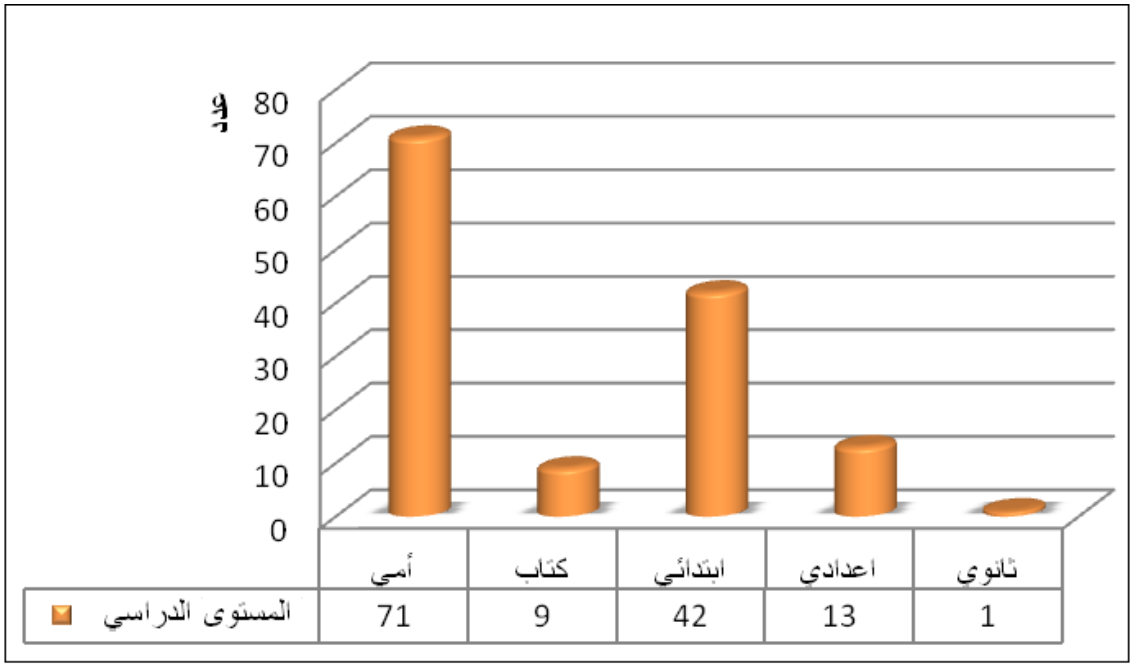

المصدر: البحث الميداني(2019)

حسب نتائج العمل الميداني، يتبين لنا مدى التدني العام في المستوى التعليمي الأساسي لأرباب الحيازات، إذ تصل نسبة الذين لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي إلى 52,2% من مجموع الحيازات المدروس. فيما يخص أرباب الحيازات المتمدرسين، فإن أغلبهم لم يتجاوز المستوى الأساسي وخاصة الابتدائي(30,9%)؛ ويرجع ذلك إلى أن تلقي التعليم الإعدادي يتطلب في معظم الحالات الإنتقال والإقامة بأحد المراكز الحضرية، وهو أمر غير متاح إلا للأسر التي بإمكانها أن تتحمل مصاريف هذه الإقامة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تعرف فوارق مهمة، إذ تتعدى 60% لدى أرباب الحيازات أقل من 5 هـ بالمجال المدروس.

عموما إذ كان المستوى التعليمي مرتبط بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية...، فإن الأمية لازالت متفشية في صفوف أرباب الحيازات، وعموم الشغيلة الفلاحية تعتبر من المعيقات الكبرى التي تحد من القدرات الإبداعية والتجديدات في النشاط الفلاحي.

2 – أنظمة الإنتاج الفلاحي : بين التجديد وصعوبة التأقلم مع إكراهات الواقع:

2 – 1 –– موقف الفلاحين من ممارسة النشاط الزراعي:

نسعى من خلال هذا المحور تحديد مواقف الفلاحين تجاه ممارسة النشاط الزراعي ، وكذا فهم الميكانيزمات المرتبطة بانتشار التجديد الفلاحي،معتمدين في ذلك على نتائج الاستطلاع الميداني.

2 – 1 –1 الرضى عن ممارسة النشاط الزراعي:

عبر 14,7%من الفلاحين عن رضاهم عن ممارسة النشاط الزراعي مقابل83,8% عبروا عن عدم الرضى . ظلت باقي النسبة من الفلاحين مترددة بدون جواب، ويلاحظ تفاوت من دوار لآخر .

أما علاقة رضى الفلاحين بفئات الحيازات فنجدها متفاوتة أيضا، إذ ينتمي معظم الفلاحين الذين عبروا عن رضاهم عن ممارسة النشاط الزراعي إلى فئة الحيازات المتوسطة والكبرى، بينما ينتمي جل الفلاحين الذين أبدوا عدم الرضى تجاه ممارسة النشاط الزراعي إلى فئة الحيازات التي تقل عن5 هكتارات.

2 – 1 –2 ــأسباب عدم الرضى عن ممارسة النشاط الزراعي

تختلف الأسباب المفسرة لعدم الرضى عن ممارسة النشاط الزراعي وتحتل الأسباب المتعلقة بضيق المساحة المستغلة الصدارة ب74,5%، متبوعة بارتفاع التكاليف ب20,1%، ويأتي السبب المتعلق بضعف الوسائل في المرتبة الثالثة ب 1,8% من الفلاحين بمجموع مجالات الدواوير المدروسة.

جدول 02: توزيع أسباب عدم الرضى عن ممارسة النشاط الزراعي حسب فئات الحيازات

حجم الحيازة	أسباب عدم الرضى عن ممارسة النشاط الزراعي									
	مساحة غير كافية		تكاليف مرتفعة		نقص الوسائل		بدون جواب		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
5-0	61	71.8	16	69.6	1	50	4	100	82	71.9
10-5	16	18.8	4	17.4	1	50	0	0	21	18.4
15-10	5	5.9	2	8.7	0	0	0	0	7	6.2
20 - 15	0	0	1	4.3	0	0	0	0	1	0.9
30-20	3	3.5	0	0	0	0	0	0	3	2.6
50 – 30	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	85	100	23	100	2	100	4	100	114	100

المصدر: البحث الميداني (2019)

2 – 2 مواقف الفلاحين تجاه التجديد الزراعي

أكد 99%من الفلاحين المبحوثين موقفا ايجابيا تجاه التجديد الزراعي،في حين بقية نسبة1% بدون موقف،إذ أكد أغلب الفلاحين بمجموع الدواوير مواقف ايجابية من تبني و ممارسة التجديد الزراعي، ويتبين أن أعلى نسب المواقف الايجابية اتجاه التجديد سجلت بالحيازات المتوسطة والصغرى، وشملت الإجابات السلبية اتجاه التجديد الزراعي20% بالحيازات الكبرى. ويعللون ذلك بارتفاع التكاليف وضعف وسائل الانتاج.

الشكل (03): تصنيف فئات الحيازات حسب الموقف من التجديد الزراعي

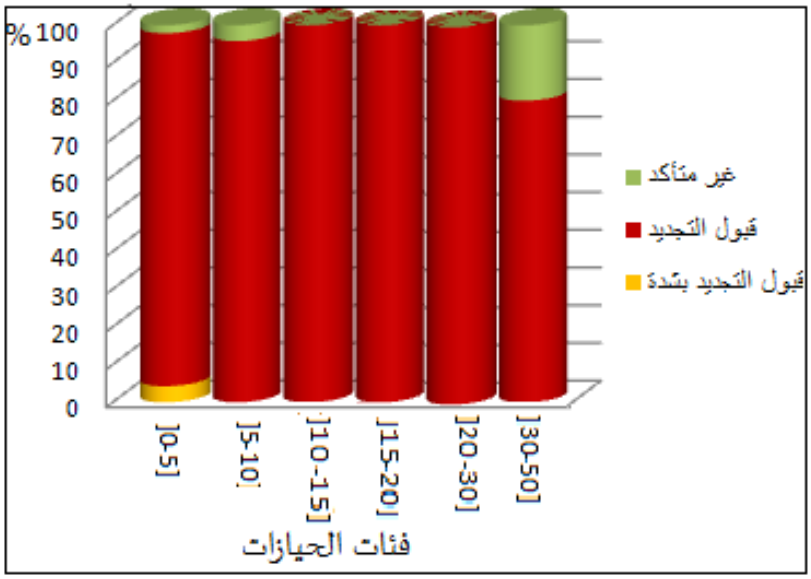

المصدر: البحث الميداني(2019)

تزيد أعمار جل الفلاحين الذين أكدوا على ارتفاع التكاليف عن40 سنة، في حين تقل أعمار الفلاحين الذين أكدوا على ضعف الوسائل عن 30 سنة أما الذين ظلوا دون جواب فتتراوح أعمارهم بين 50 و 60 سنة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختيارات التي يتخذها الفلاح تشمل تنوع الإنتاج الفلاحي وتبني التقنيات وبعض الوسائل العصرية للرفع من الإنتاجية سواء تعلق الأمر بأدوات الحرث و الحصاد والدراس أو تقنيات السقي واستعمال الأسمدة والبذور المختارة.

2 – 3 يعمد الفلاح إلى تنويع مصادر التمويل لتطوير و تحديث النشاط الزراعي

يعد التمويل من أهم العوامل التي تدفع بالاستغلاليات الزراعية إلى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والتنمية الزراعية بصفة خاصة، بحيث أن عملية توفير المال اللازم للاستثمار تتيح للفلاحين إمكانية استغلال أراضيهم أحسن استغلال، عن طريق الزيادة من قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة ذات الأنواع الجيدة ، واستعمال مختلف الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات التي غالبا ما يكون الفلاح عاجزا ماليا عن استعمالها. وبفضل التمويل أيضا، يستطيع الفلاح الرفع من الإنتاجية بالزيادة في عدد دوراتها، بدل الاعتماد على الزراعات السنوية، كما يستطيع تنمية دخله، بالزيادة في الإنتاج وتنويع المحاصيل (بشرى حساني،2015،ص158).

وقد تبين من خلال الاستقصاء الميداني أن معظم الاستغلاليات الفلاحية تعتمد على مصادر ذاتية لتمويل مختلف العمليات المرتبطة بالنشاط الزراعي،إذ تبلغ نسبة الاستثمار الخاصة المخصصة 69,9% وإلى جانب الاستثمارات الخاصة، يعمد الفلاح إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية من أبرزها نجد التحويلات النقدية التي يرسلها قاطنو المدن إلى أقاربهم في الريف بنسبة 58,5%، وكذا التحويلات النقدية لأبناء وأقارب الفلاحين المقيمين بالخارج بنسبة 2,9% .

2 – 4 –الأنشطة خارج الحيازة: وسيلة أساسية لتحسين المداخيل الفلاحية

تعتبر الأنشطة الإضافية الممارسة من طرف المزارعين، بموازاة الفلاحة، من أهم الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الفلاح لتحسين المداخيل الفلاحية. إذ نجد مختلف فئات الحيازات تلجأ إلى دفع أحد أو بعض أفرادها لمزاولة عمل خارج الحيازة، ولعل التقلبات المناخية وضعف القيمة المضافة المستخلصة من الإنتاج الفلاحي من بين العوامل الرئيسية التي تدفع بجزء من أفراد الحيازات الفلاحية إلى التعاطي لأنشطة خارجية كخيار لا مناص منه من أجل ضمان استمرارية وإعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي للحيازة (مختار الأكحل،2004،ص274) ، وتعتبر الأنشطة الموازية من أهم الاستراتيجيات التي يلجأ إليها الفلاح بالمجال المدروس،وتهم حوالي14,7%من مجموع المستغلين المبحوثين، في حين يقتصر حوالي 85,3% على العمل بتفليح الأرض وتربية الماشية.

وإذا اخذنا بعين الاعتبار العلاقة القائمة بين حجم الحيازة الفلاحية وممارسة عمل إضافي خارجها، فنحو 60% من المستغلين الزراعيين الممارسين لأنشطة إضافية غير فلاحية تقل حيازتهم عن 5 هكتارات، الشيء الذي يؤكد أن العمل الإضافي يشكل أفضل وسيلة لتحسين مداخيل الفلاح، فضعف الموارد الزراعية بالحيازات الصغرى يدفع مستغليها إلى تكثيف جهودهم للبحث عن موارد إضافية. أما الصنف الثاني من المزارعين الممارسين لأنشطة إضافية، فتنحصر حيازاتهم بين 5 و 10 هكتارات، ويمثلون حوالي 25% من مجموع المستغلين ذوي النشاط المزدوج. عموما، يلاحظ أن تسعة أعشار (85%) من المستغلين الزراعيين الممارسين لنشاط غير فلاحي تقل مساحة أراضيهم عن 10 هكتارات، مما يدل على وجود علاقة وثيقة بين حجم الحيازات وازدواجية نشاط مستغليها،إذ يشكل الشغل غير الفلاحي موردا لا يستهان به بالحيازات التي تقل عن 10هـــ.

2 – 5 – يواجه التجديد الزراعي بمحدودية مؤسسات التدبير والتأطير الفلاحي

تؤثر المؤسسات الإرشادية والبحث الزراعي والمالية في دينامية المجال الريفي، إذ تعتبر من أبرز الوسائل المؤثرة في القرارات التي يتخذها الفلاح، حيث تعمل المؤسسات الإرشادية على توجيه اختيارات الفلاح بنقل معارف جديدة إليه، أما المؤسسات المالية فتقوم بدور وظيفي يتمثل في دعم الفلاح لتجهيز حيازته لكونها مصدر من مصادر تمويل الحيازة. سنحاول من خلال هذا المحور إبراز دور هاته المؤسسات في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي بالمجال المدروس اعتماد على نتائج الاستطلاع الميداني

خريطة 03: التوزيع المجالي لعدد الحيازات المتعاملة مع مؤسسات التأطير الفلاحي والبحث الزراعي

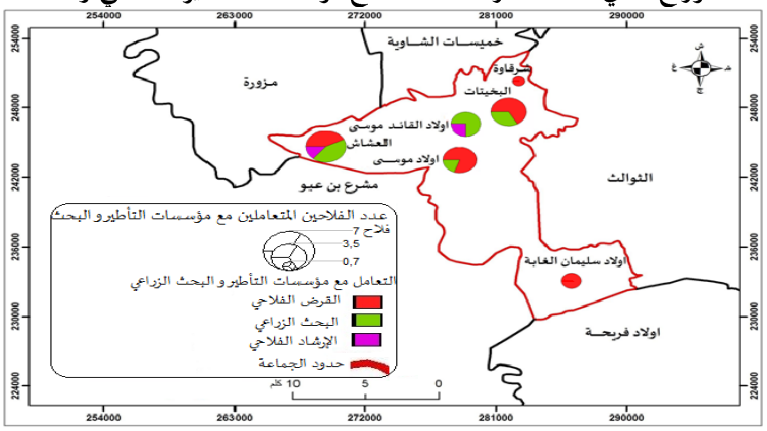

المصدر: نتائج البحث الميداني(2019)

2 – 5 –1 – ضعف التعامل مع مركز الإرشاد الفلاحي

تبين من خلال نتائج البحث الميداني أن الفلاح لا يتعامل بشكل كبير مع المرشد الفلاحي، إذ نجد أن 0,7%فقط من مجموع عينة الفلاحين التي تم اختيارها هي التي تتعامل مع المرشد الفلاحي، ويلاحظ أن الفئة التي تتعامل مع المرشد تنتمى لفئة العمرية60 سنة فأكثر وللحيازات30 –ـــــ50ه.

يمكن تفسير ضعف التعامل مع الإرشاد الفلاحي، بطبيعة مضمون خطاب الإرشاد الفلاحي وبالتقنيات المرصودة لها، والتي لا تتجسد في الواقع، وليس لها وقع في أوساط الفلاحين، إضافة إلى أنها تكتسي طابعا موسميا وإشهاريا لا تثير اهتمام معظم الفلاحين الذين يرون أن برامج الإرشاد الفلاحي تتجنب الحديث عن المشاكل الحقيقية التي يعاني منها المنتجون وخاصة صغار الفلاحين، بينما تخدم مصالح أقلية من كبار الفلاحين.

2 – 5– 2 – ضعف التمويل الفلاحي البنكي

تلعب المؤسسات المالية دورا هاما في دعم وتطوير الفلاحة، لأنها مصدر من مصادر تمويل وتدبير الحيازة. ويعد القرض الفلاحي أهم هذه المؤسسات، غير أن تأثير القرض الفلاحي في الفلاحة يتسم بالضعف، مما يؤثر سلبا في اختيارات وتوجهات الفلاحين

وقد أبان البحث الميداني أن الفلاح لا يميل بشكل كبير إلى التعامل مع مؤسسات القرض الفلاحي، من أجل دعم أنشطته الإنتاجية، فنجد9,5% فقط من المزارعين هم الذين تعاملوا مع هذه المؤسسة،ينتمي معظم الفلاحين الذين يتعاملون مع القرض الفلاحي إلى الفئة العمرية دون50 سنة، وإلى فئة الحيازات بين10 و20 ه-، مما يعني أن الحيازات المتوسطة والكبرى هي الأكثر طلبا للقروض والتي توظف في شراء البذور بنسبة 80% وتربية الماشية بنسبة 9%،أما تجهيز الحيازة فلا تمثل سوى 2%.وتجدر الإشارة إلى أن فئة قليلة من الفلاحين الذين يتوفرون على مساحة هامة من الأراضي المحفظة أو ذوي المردودية الاقتصادية العالية أو مكانة الاجتماعية أو السياسية يحتكرون القروض ويستفيدون منها،ومن تم تتحول هذه الأخيرة إلى أداة لإعادة إنتاج وتعميق الفوراق الاجتماعية بالمجال المدروس. عموما تتميز مجالات المعاينة المجالية بالتجانس فيما يخص التعامل مع مؤسسات القرض الفلاحي حسب حجم الحيازات الفلاحية، وحسب الفئات العمرية للمستغلين.

2 – 5 –3– تعامل محتشم مع مؤسسة البحث الزراعي

إن الأبحاث الميدانية التي قمنا بها فيما يتعلق بالبحث الزراعي على صعيد المجال المدروس تبين أن الفلاح لا يتعامل بشكل بارز مع مؤسسات البحث الزراعي، من أجل إجراء تحليل للتربة، إذ نجد 22% من المزارعين هم الذين يتعاملون مع هذه المؤسسة ينتمي معظمهم للحيازات المتوسطة والكبرى،وللفئة العمرية دون 50 سنة.مما يدل على أن عمل البحث الزراعي لا يرقى إلى مستوى التأثير المنشود في الواقع الفلاحي وبالتالي في الإنتاج.

الخاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج التي كشفت عن جانب من الدينامية التي تشهدها الحيازة بجماعة سيدي محمد بن رحال ، وقد شكلت إجابات مباشرة عن الفرضيات التي انطلق منها المقال وقد جاءت كما يلي:

الفرضية الأولى: تؤثر التغايرية المناخية وندرة الموارد المائية على الإنتاج الفلاحي تبين من خلال التحليل أن نظام التساقطات يتسم بعدم الانتظام والتركز، الشيء الذي ينعكس سلبيا على الإنتاج الزراعي، ويجعل الفلاحة تعيش في رهان دائم مع التقلب الشديد في أوضاع التهاطل،كما تعاني المنطقة أيضا من ضعف الموارد المائية مما يفسر ضعف المساحة المسقية. **وعليه تتحقق الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية: تؤدي الإكراهات الطبيعية والعقارية إلى تكثيف الإنتاج وتبنى استراتيجيات التجديد من طرف الفلاحين. أثبت الدراسة الميدانية أن عمق الهشاشة التي تطبع الأوضاع العقارية، والمتجلية في تشتت وتركز الملكيات العقارية، وكذا ضعف وهشاشة النظام البيئي يدفع بالفلاح إلى الصمود من أجل البقاء، من خلال تبني التجديد وممارسته، حيث تأكد لنا أن مواقف الفلاحين بمجال الدراسة تتجه في إطار تبني التجديد الزراعي، وتتجلى مظاهره في محاولة تكثيف وتحسين الإنتاج، ولو بالدخول في شراكات مع الغير، أو بمزاولة أنشطة تكميلية. وعليه **تتحقق الفرضية الثانية.**

المصادر والمراجع:

1. بشرى حساني (2015)، تحولات الفلاحة تحت تأثير التمدين بالشاوية السفلى حالة إقليم برشيد، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق.(المغرب)
2. رابحة صالح(2007)– المشهد الجيومورفلوجي والتطور الرباعي بهضاب الشاوية العليا وهوامشها– أطروحة دكتوراه --كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك .(المغرب)
3. سعيد آيت حمو(2006)، تراتب المجال حول الدار البيضاء وانعكاسات تمدين أحوازها على الفلاحة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.(المغرب)
4. فاطمة أبخار وعبد اللطيف ارويحا(2007)، تدهور الأراضي واستراتيجية تدبير وصيانة التربة والموارد المائية في منطقة عبدة دكالة، ورد في التدبير المحافظ على المياه والأتربة في المغرب تنوع استراتيجيات الفلاحين تجاه تدهور الأراضي، منشور جماعي تحت إشراف عبد الله العوينة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط ،(المغرب).
5. محمد بن ريان وحسن بن حليمة وعبد الله العوينة (1982)،قراءة وتحليل الخريطة الطبغرافية،منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافية.(المغرب)
6. محمد بلفقيه (1978)، أوليات في الجغرافية الزراعية ، منشورات اللجنة الوطنية المغربية للجغرافيا.(المغرب)
7. مختار الأكحل(2004)، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية،حالة هضبة بن سليمان، منشورات دار أبي رقراق للطباعة والنشر.(المغرب)
8. محمد الأسعد (2012)،اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي ـــــ زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب دراسة في الإيكولوجيا الثقافية، منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية.(المغرب)
9. محمد مدينة (2007)، دينامية المجال الفلاحي بالشاوية السفلى، دراسة في إشكالية التحول والتنمية المحلية بأحواز الدار البيضاء، أطروحة دكتوراه الدولة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك.(المغرب)

10. محمد مدينة (1996)، بعض مظاهر التكثيف الزراعي بالشاوية السفلى حالة الجماعة القروية أولاد علي إقليم ابن سليمان، ورد في تنمية الأنظمة الريفية للشاوية وقضايا منهجية حول المجال الريفي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، تنسيق محمد الأسعد ومحمد مدينة. (المغرب)

11. Balaghi R., Jlibene M., Benaouda H., Kamil H., Debbarh Y,(2012), Intensification des cultures céréalières centrée sur le semis direct dans la région de Chaouia – Ouardigha. Étude de l'impact environnemental et social. Institut National de la Recherche Agronomique et Développent Finance Consultants.
12. Diagnostic Territorial Participatif de la commune rurale de Sidi Mohamed Ben Rahal(2008) -